النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية،

دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية

Islamic Banking windows are a step towards Islamic Banking, Analytical study of the experience of the Algerian banking system

بحيح عبد القادر

Behih Abdelkader

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، abdelkader.behih@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2019/08/16 تاريخ القبول: 2019/11/06 تاريخ النشر: 2020/01/03

ملخص:

تهدف الدراسة للوصول إلى نتائج تبين أن المعاملات المصرفية الربوية التي اعتمدت عليها المنظومة المصرفية الجزائرية، كانت السبب في فقدانها لثقة أفراد المجتمع، وكذلك في عدم سيطرتها على السياسة النقدية للدولة من ناحية أخرى، ممَّا جعل مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ضعيفة وغير فعالة في خلق تنمية اجتماعية واقتصادية. الأمر الذي دفع الدولة لاتخاذ قرار الولوج للمالية الإسلامية من زاوية النوافذ المصرفية الإسلامية التي رخصتها للمصارف العمومية والمصارف الخاصة عن طريق قرار المصرف المركزي رقم 02 من القانون رقم 02 – 18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالمالية التساهمية.

كلمات مفتاحية: المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، النوافذ الإسلامية، الخدمات المصرفية الإسلامية، المعاملات الربوية.

تصنيفاتJEL: G20، G21.

Abstract:

The study aims to reach the results that show that the interest banking transactions on which the Algerian banks relied were the reason for their loss of confidence of the members of the society for their transactions on the one hand, and the reason for its lack of control over the monetary policy of a state on the other hand, making its economic and social

المؤلف المرسل: بحيح عبد القادر، **الإيميل**: abdelkader.behih@univ-sba.dz

contribution to society weak and inffective in creating social and economic development, which led the public athorities to take the decision to acces islamic banking windows licensed by the state to public banks and private banks,throught the central bank decision N.02of no 02-18 of 04 November 2018 on cavalent finance.

Keywords; conventional banks, Islamic banks, Islamic windows, Islamic banking, interest transactions

JEL Classification Codes: G20, G21.

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم تحديات الدول النامية في القرن الحالي، باعتبار أن العملية تحتاج إلى أعباء تمويلية في مختلف مراحلها، الأمر الذي يجعل أهمية الجهاز المصرفي في أي بلد ذا دور هام وفعال في تعبئة موارد المجتمع وضخها في القنوات المستهدفة لتحقيق التنمية التي يبتغيها، لكن الاتجاهات الدينية للأفراد أثرت في أذواقهم الذاتية للتعامل مع أنظمة المصارف القائمة في أوطانهم، والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسبب واحد هو تعاكس في أهداف الأموال المستثمرة والأموال الموظفة في محافظ المصارف، فالأول يبحث عن تحقيق أهداف تنموية اقتصادية والثاني يبحث عن فوائد بدون مخاطرة. لكن القيم الإسلامية الحنيفة جاءت لتقدم قاعدة اقتصادية توافقية تجمع بين متطلبات الاقتصاد وكيفية استعمال الموارد المالية من خلال عمل مصرفي إسلامي رائد وفعال ينطلق من فكرة أساسية هي أن المال هو وسيلة وليس سلعة وأن ملكيته أداة وليست غاية، وبالتالي فإن نتاج مردوده مقترن بالعمل الذي يشارك في الربح ويتحمل الخسارة.

في بحثنا هذا اتخذنا له مجالا خاصا متعلقا بمشروع فتح النوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية الجزائرية، والتي نعتبرها كخطوة مهمة نحو ترسيخ الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

1-1- إشكالية الدراسة: هل تتمكن النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر ترسيخ مبادئ المالية الإسلامية داخل بيئة مصرفية تقليدية؟

هذا السؤال الرئيسي لبحثنا يلزمنا بطرح سؤالين فرعين على النحو التالي:

- لماذا لم ينجح النظام المصرفي التقليدي في ترسيخ القيم الاجتماعية والقواعد الاقتصادية في المجتمع؟
- ما هي الأسباب التي دفعت المصارف التجارية في الجزائر التوجه نحو الصيرفة الإسلامية؟

2-1- فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة فقد صيغت فرضيتان أساسيتان:

- البنوك التجارية التقليدية لا تراعي الجانب الاقتصادي والاجتماعي والعقائدي للمجتمع.
- الصيرفة الإسلامية تعتمد على مبادئ عقائدية واجتماعية وتنموية هدفها يخدم الفرد وحضارته.

3-1- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح مبدأ التعامل بالربا والمشاكل الاقتصادية التي نتجت عنه، مع تقديم بديل للصيرفة التقليدية المتمثلة في الصيرفة الإسلامية.

4-1- منهجية الدراسة: قصد الإلمام بأهم جوانب الموضوع استخدمنا منهجين الأول وصفي أُستخدم في تقديم الجانب النظري للموضوع، أما الثاني فتم اعتماده لتحليل وعرض المعطيات والنتائج.

2. ربوية النظام المصرفي الجزائري وآليات تشغيله: إن أهم ما يميز النظام المصرفي الجزائري هو نظام التعامل بالفائدة وهو أساس نشاط المصارف فيه.

1-2- ماهية ربوية النظام المصرفي: تعد المصارف إحدى أهم المؤسسات المالية الوسيطة وأقدمها، أنشأت لغرض القيام بدور الوسيط المالي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي، مقابل الحصول على فوائد بنكية ناتجة عن الفارق بين سعر شراء النقود وسعر بيعها لأصحاب المشاريع الاقتصادية(النصر، 2000، صفحة 80).والمنظومة المصرفية الجزائرية أنشئت للقيام بهذا الدور الاقتصادي المدعم بإنشاء السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي بقانون 62-114 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 (Naas, 2004, p. 12)محل تشريع قوانين وتنظيمات في تسيير النقد والقرض والتي تعتمد على قاعدة معدل الفائدة وآليات التشغيل في تسويق الخدمات المصرفية.

2-2- آليات التشغيل المصرفي: تعتمد المنظومة المصرفية الجزائرية على أربعة آليات تشغيلية تجبرها على التعامل بالربا، نذكرها فيما يلي (المصري، 1997، صفحة 35).

2-2-1- قاعدة سعر الفائدة: المصرف التقليدي مقيد بتشريع وتنظيم البنك المركزي(عجام و علي، 2002، صفحة 66) الذي بدوره يحدد قاعدة سعر الفائدة المتمثل في سعر إعادة الخصم[1]، المُحدد تعامل

المصارف التجارية مع عملائها من جهة ومع البنك المركزي من جهة أخرى حسب المخطط التالي:

ومعدل الفائدة هو سعر النقود الذي يحدده البنك المركزي حسب السياسة النقدية للدولة (انكماشية- توسعية) الذي يسمح للمصارف التعامل به أخذا وعطاءا (أخذا = طلب قروض، عطاءا = توظيف ودائع في محافظ المصارف) حسب القاعدة التالية:

- معدل الفائدة (D)[2]= تكلفة التمويل.

- معدل الفائدة (c)[3]= تكلفة التخلي عن النقود في المصاريف.

ويكون معدل الفائدة (D)أكبر (>) من معدل الفائدة (c) الخاص بالتخلي عن النقود.

الفرق بين الأول والثاني(D)[4] (-) (C)= هامش ربح الوساطة المصرفية

تكلفة التمويل= معدل الفائدة (C) + الفارق بين الأول والثاني (C-D).

هذه القاعدة تثبت القاعدة الربوية في آليات تشغيل المصرف.

2-2-2- قاعدة سلعية النقود: هذه القاعدة يتخذها المصرف كقاعدة أساسية في تعاملاته المصرفية الربوية، وهو عمل يتوافق مع مفهوم الربا الذي كان سائدا قبل نزول القرآن الكريم، ويعرف بأنه زيادة في المال نظيرا الزيادة في الآجال سواء عند استحقاق الدين أو عند ابتدائه لقوله تعالى ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَاْ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ المضعفون سورة **الروم**:**39**،فالربا بالمفهوم الشرعي يشمل ما كان العرب يتعاملون به في الجاهلية وكذلك ما لحقته السنة الشريفة من صور ربا البيوع في الأموال الربوية(ملحم، 2005، صفحة 11).

2-2-3-تجميع المدخرات وفق مبدأ الدائنية والمديونية: هذه القاعدة تجمع بين الأطراف الثلاثة في التعاملات النقدية صاحب المال والمصرف الوسيط المالي والمقترض المحتاج للمال الذي يتحمل تكلفة الإقراض المترتبة عن الزيادة في الدفع على شكل فائدة ربوية.

2-2-4-التنوع في المنتجات المصرفية وفق قانون قيمة النقود :فهي تشمل الخدمات النقدية التي يقدمها المصرف لعملائه مثل خدمات نظام الدفع[5] وخدمات الصرف والتحويل والتحصيل، لكن العميل يتحمل تكلفة الخدمة التي تقدم له، وتحسب وفق قانون القيمة الذي يراعى فيه قاعدة معدل الفائدة .

2-3- المعاملات الربوية للمصارف التجارية: تتلخص معاملات المصارف التقليدية في مختلف الخدمات التي تقدمها لعملائها مقابل تحصيلها لتكلفة الخدمة التي تحسب وفق قاعدة معدل الفائدة المذكورة سابقا، كما هو موضح في ما يلي:

2-3-1- ربوية الودائع الجارية[6]: العميل يفتح حساب جاري لأغراض خاصة[7]،ثم يجد نفسه يدفع فوائد دون أن يقترض من المصرف مالا، والفوائد التي يدفعها تحسب وفق قاعدة قانون القيمة (+1) زائد يوم واحد في عملية الدفع، (-1) ناقص يوم واحد في عملية السحب.

جدول 1: يوضح تاريخ القيمة لعمليتي الدفع والسحب

طبيعة العملية	تاريخ الحقيقي	تاريخ القيمة
عملية الدفع	التاريخ الحقيقي لإجراء العملية	(+1) يوم واحد على التاريخ الحقيقي لإجراء العملية
عملية السحب	التاريخ الحقيقي لإجراء العملية	(-1) يوم واحد على التاريخ الحقيقي لإجراء العملية

المصدر: من إعداد الباحث

أهمية الفارق الزمني بين تاريخ الدفع وتاريخ السحب بالنسبة للمصرف هو جعل حساب الزبون مكشوفا[8] دون أخذ قرض، وبهذه الطريقة يتمكن المصرف من تحصيل فوائد بنكية مجانا وبحيل مصرفية يتم تحصيل تكاليف الخدمة، واعتمادا على قانون تاريخ القيمة الذي يخلق فارقا زمنيا بين عمليتي الدفع والسحب المقدرة بـ 48 ساعة التي يأخذها المصرف كفترة إقراض للعميل وعلى أساسها تحسب تكلفة الخدمة[9]. هذه العملية تسمى خدعة بنكية لا يسلم منها أحد حينما يقرضك المصرف أجرتك الشهرية من دون علمك ويقتطع الفوائد من دون سابق إعلام حسب قاعدة معدل الفائدة التالية:

$$I = \frac{C \times i \times t}{360}$$

إذن حتى تكلفة الخدمة المصرفية التي يدفعها العميل للمصرف عبارة عن ربا لأنها تعتمد على قاعدة معدل الفائدة، وتعتبر العملية خدعة مصرفية لا ينجو منها أحد يتعامل مع المصرف حتى بأمواله الخاصة. لذا يجب على العميل أن يترك السحب إلى اليوم الموالي خاصة إذا كان رصيده أقل بكثير من قيمة السحب وكلما كان السحب كبيرا كلما ازدادت مصاريف الخدمة، مما يجعل قيمة الاقتطاع تختلف لكون مبالغ السحب

تختلف في كل مرة.

2-3-2- ربوية الودائع ذات أجل[10]:يشكل هذا النوع من معاملات المصارف الربوية الجانب الرئيسي من جوانب العمل المصرفي الربوي المتمثل في شراء نقود على المدى القصير أو المتوسط أو حتى الطويل بالنسبة للمؤسسات المالية، شرط دفع فوائد لأصحابها مقابل مدة التخلي عنها أو مدة الانتظار، التي تعتبر صورة من صور ربا النسيئة المحرم لحكمة ربانية هي ما فيه من استغلال للمحتاجين وإرهاق لهم وقطع لعوامل الرفق والرحمة بين الناس ونزع لفضيلة التعاون والتناصر بينهم، وخاصة عندما يستعمل المصرف الربوي هذه الأموال في منح قروض بنكية مقابل فوائد بنكية .

2-3-3- ربا القرض: عملية إقراض الأموال عملية ذات أهمية كبيرة في نشاط المصرف التي تأتي بعد عملية إيداع الأموال أو شرائها من أصحابها[11]. الحكم الشرعي لهذه المعاملات يندرج تحت صورة ربا النسيئة المحرم بأحكام الشريعة الإسلامية. الفائدة التي يستلمها المصرف هي ربا سواء أكانت كثيرة أو قليلة، لأنها تؤخذ بدل استعمال النقود. ومعلوم أن الفائدة الربوية ربح لا يحتمل الخسارة فكانت ربا حراما (ملحم، 2005، صفحة 9)وفي حالة التأخر عن دفع قيمة القسط تتغير قيمته وتصبح قيمة القسط كلها قرضا وتحسب الفوائد المصرفية بطريقة مركبة وتُحرم لقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾**سورة آل عمران: 130.**

2-4- الآثار السلبية المترتبة عن المعاملات المصرفية الربوية: هناك العديد من الآثار السلبية المترتبة عن التعامل بالربا نوجزها كما يلي:

2-4-1- الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني:

– المعاملات الربوية تعتبر عائقا لتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بسبب استغلالها للمتعاملين الاقتصاديين مع إرغامهم على تسديد مبلغ القرض زائدا الفوائد، دون المشاركة في الخسارة.

– المعاملات الربوية تؤدي إلا انخفاض في قيمة عملة البلد مع ارتفاع في معدل التضخم.

– المعاملات الربوية سبب في خلق مشاكل اجتماعية مثل غلق مؤسسات اقتصادية، طرد عائلات من مساكنهم العائلية، غلق مناصب شغل في المؤسسات التي تعثرت في تسديد القروض المصرفية.

2-4-2- الانعكاسات السلبية على المصاريف:

- المعاملات الربوية تتسبب في فقدان ثقة المتعاملين الاقتصاديين مع المصرف مما يجبر الأفراد عن الاستغناء والابتعاد عن المعاملات المصرفية.
- المصرف يصبح مجرد مؤسسة مرابية يشتري النقود ويبيعها دون المشاركة في التنمية الاقتصادية.
- مواجهة المصارف لمخاطر إعادة تمويل محافظها بسبب ارتفاع التكلفة المالية.

2-5- الحلول لمواجهة الانعكاسات السلبية للمعاملات الربوية:

يمكننا القول بأن فشل النظام المصرفي التقليدي دفع بالدول إلى التوجه نحو المالية الإسلامية وخاصة بعد الأزمة المالية 2008، الأمر الذي جعل النظام المصرفي الاسلامي يكتسي صبغة عالمية ذات مصداقية كبيرة تقتدي به دول أجنبية متقدمة مثل الدول الأوربية ،و المؤسسات النقدية والمالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي الذي اعتمد المالية الإسلامية رسميا(ALExaKIS & GhLaMaLLah, 2018). فالمالية الإسلامية أصبحت الحل الوحيد لتحقيق أهداف اقتصادية لم يحققها النظام المصرفي الربوي في الجانب التنموي الاقتصادي والاجتماعي ورضا المتعاملين الاقتصاديين. فالعديد من دول العالم توجهت مباشرة إلى فتح مصارف إسلامية تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية بطريقة مستقلة عن المصارف التقليدية، والبعض الآخر فضل الانتقال للصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ مصرفية إسلامية داخل المصارف التقليدية مثل الدولة الجزائرية.

3. النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة لتحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية: اعتمد بنك الجزائر رسميا العمل بالنوافذ المصرفية وفق قانون رقم 02-18، 2018.

3-1- مفهوم النوافذ الإسلامية: تعرف النوافذ الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (سفيان و بن علي، جوان 2018، صفحة 18). هذا التعريف يمكننا من تحديد مفهوم النوافذ المصرفية الإسلامية على أنها حيز مكاني يفتح داخل فضاء الصيرفة التقليدية لممارسة الصيرفة الإسلامية، في

إطار الصيرفة التعاقدية لغرض تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية محددة من طرف السلطة النقدية للدولة.

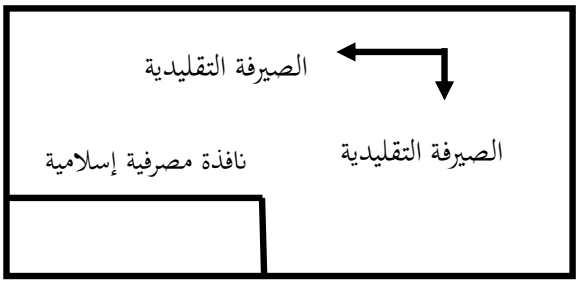

3-2- علاقة النوافذ المصرفية الإسلامية بالمصارف التقليدية: نوافذ الصيرفة الإسلامية هي جزء من حيز الصيرفة التقليدية، وهي تعمل تحت مظلتها وفقا لتشريعات وقوانين السلطة النقدية التقليدية حسب علاقة رئيس ومرؤوس. المصرف المركزي للدولة يمنح اعتماد للمصرف التقليدي لممارسة نشاطه المصرفي التقليدي، والذي بدوره يطلب من المصرف المركزي منحه رخصة فتح نافذة مصرفية إسلامية للممارسة الخدمات المصرفية الإسلامية المتمثلة في عدد من العقود مثل عقود البيع مع هامش ربح "المرابحة" والتأجير "الإجارة"، والمشاركة في الأرباح والخسارة وكذا "المضاربة" الشرعية. ويتعين وجود أصل أساسي في كل أعمال الصيرفة القائمة على البيع أو التأجير، على عكس الصيرفة التقليدية التي تقتصر أهمية الأصل فيها على كونه ضمانا إضافيا لكنه لا يشكل بالضرورة جزءا من معاملة الإقراض (محمد محمود العجلوني، 2008، صفحة 211). والمصرف المركزي الجزائري أقر الخدمات المصرفية المسموح التعامل بها داخل النوافذ المصرفية الإسلامية المتمثلة في: المرابحة- المشاركة-المضاربة – الإجارة- الاستنقاع -السلم - الودائع في حساب الاستثمار، كما جاء في قانون رقم 02-18، 2018 للمصرف المركزي الجزائري.

3-3- الخدمات المصرفية للنوافذ الإسلامية: أقر بنك الجزائر قانون سابق الذكر المتعلق بإنشاء النوافذ المصرفية الإسلامية، مجموعة من الخدمات الشرعية المخالفة تماما للخدمات الكلاسيكية، نذكرها فيما يلي:

3-3-1- المضاربة: تقوم المضاربة على المزاوجة بين رأس المال والعمل، وهي بذلك تجمع بين من يملك المال ومن يَقْدِرُ على العمل، مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي والتكافل بين الناس ويقلل في حدة

آثار الطبقات الاجتماعية. والمضاربة هي الأداة الأولى من أدوات توظيف الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية التي من خلالها يمكن تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح والمساهمة في تشغيل واستغلال الطاقات والكفاءات المبدعة. أما مشروعية المضاربة تظهر في الفرق بين القرض الربوي والمضاربة الشرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: يوضح الفرق بين القرض الربوي والمضاربة الشرعية

	عقد القرض بفائدة	عقد المضاربة الإسلامية
العلاقة في بداية القرض	دائن ومدين	كأنه أمين حافظ
العلاقة في تنفيذ القرض	دائن ومدين	كأنه أجير برأس المال
العلاقة في نهاية القرض	دائن ومدين	شريك في الناتج
العائد	على أصل رأس المال العقد	لا علاقة مع رأس المال
طريقة حساب العائد	محددة بنسبة (غير شائعة) من أصل العائد (العقد)	محدد بنسبة شائعة من الأرباح المحققة من المضاربة
معرفة قيمة العائد	يمكن معرفته وتحديده من البداية	لا يمكن تحديده قبل نهاية المضاربة
ضمان العائد	مضمون	غير مضمون
ضمان أصل	مضمون	مضمون في حالة التقصير والإهمال
الخسائر	يتحملها المدين	يتحملها صاحب رأس المال
الغرض	إنتاجي استهلاكي	تجاري إنتاجي

المصدر:(حسين، 2003، صفحة 18)

لكن المضاربة الشرعية لم تتوقف عند مفهومها التقليدي بمعنى القديم بل تطورت حسب اجتهادات فقهية وشرعية مما جعلها تأخذ طابعا حديثا ومتطورا في معاملاتها المصرفية.

3-3-1-1- المضاربة المصرفية المعاصرة: تنشأ المضاربة بعلاقة ثلاثية بين ممول ومضارب ومصرف والجدول التالي يبين لنا خصائص المضاربة المصرفية المعاصرة:

الجدول 3: يوضح خصائص المضاربة الشرعية المصرفية المعاصرة

	خصائص المضاربة المصرفية المعاصرة
العلاقة	ثلاثية: ممول – مضارب – مصرف

الأشخاص	طبيعيون ومعنويون (أفراد ومؤسسات).
المعرفة	المودع الممول على علاقة مع المصرف ولا يعرف المستثمر المضارب في أغلب الأحوال
الانضمام والخروج	وعاء حساب الاستثمار العام في المصرف الإسلامي مفتوح لمن يريد الدخول والخروج منه في أي لحظة.
العدد	يبرم المصرف آلاف العقود مع المودعين والمضاربين
التقييد	للمصرف الحرية المطلقة في استخدام الأموال المجمعة في حساب الاستثمار العام.
تحقيق الربح	أن يتقيد بشروط عقد الحساب المخصص يقاس النشاط دوريا (شهريا أو سنويا) دون تصفية الأعمال، ويتم التحقق من الربح وتوزيعه دوريا دون الحاجة للتنصيص.

المصدر:(عجلوني، 2008، صفحة 219)

تنقسم المضاربة المعاصرة إلى ثلاثة أشكال كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 4: يوضح أشكال المضاربة وخصائص كل نوع منها

أشكال المضاربة	خصائص كل نوع من المضاربة
المضاربة المشتركة	تشمل كافة المشروعات، المصرف هو المضارب، وأصحاب الودائع هم أصحاب الأموال وتنفيذ المشاريع
صكوك المضاربة أو سندات المضاربة	المصارف تصدر صكوك المضاربة وهي عبارة عن مشاع في رأس المال المضارب.
المضاربة المنتهية بالتملك	المصرف رب العمل- العميل المضارب، حيث يقدم المصرف المال للعميل ويعطيه الحق في أن يحل محله، أي شراء حصة البنك في عقد المضاربة دفعة واحدة أو دفعات حسب الاتفاق بينهما وهي تشبه المشاركة المنهتية بالتمليك.

المصدر: إعداد الباحث

3-3-2- المشاركة: تعتبر المشاركة من الأدوات التي اعتمدت رسميا من طرف المصرف المركزي الجزائري كخدمة تسوقها النوافذ المصرفية الإسلامية، وهي تعني الاشتراك بين طرفين أو عدة أطراف في عملية التمويل أو خلق الاستثمار، وتختلف عن المضاربة باعتبارها آلية ذات تعدد في المساهمة.

3-3-2-1- مشروعية المشاركة: تستمد المشاركة مشروعيتها من مشروعية شركة العنان[12] ، وهي مشروعة بالكتاب لقوله تعالى: ﴿....فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حليم سورة **النساء**:12، وكذلك مشروعة بالسنة استنادا إلى الحديث الشريف: "يقول الله تعلى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما" رواه أبو داود وأبي هريرة وعند المالكية يجوز عرض رأس المال المشاركة على شكل عرض مادي (وسائل إنتاج متحركة أو ثابتة)، بهذه الطريقة المشروعة يتم تجنيد كل وسائل الإنتاج بما فيها النقدية والمادية.

3-3-2-2- أهمية المُشَاركة في نشاط النوافذ المصرفية الإسلامية:

- جذب الادخار وإعادة تشكيله داخل الاقتصاد؛
- خلق مشاريع تساهمية بين أفراد المجتمع؛
- خلق ثقافة تكافلية في تمويل المشاريع؛
- المساهمة في تسيير المشاريع الاستثمارية بطرق تشاركية وجماعية؛
- خلق طرق رقابة فعالة لمراقبة محافظ النوافذ المصرفية الإسلامية؛
- توزيع الأرباح بطرق عادلة بين شركاء المشروع نسبة كل شريك حسب النسبة الشائعة ونفس الشيء بالنسبة للخسارة المتوقعة للمشروع.

3-3-3- المرابحة: المرابحة الإسلامية هي ما يعرف بالفقه الإسلامي بالبيوع، والبيع المرابحة هو أحد أنواع البيوع الإسلامية والأساسية، والمرابحة تجعل من المصرف تاجرا في السلع والخدمات فهو يشتري السلعة يمتلكها على اسمه ثم يعيد بيعها لزبائنه مع تحقيق هامش ربح محسوب حسب ثمن السلعة في السوق دون المغالاة في الأثمان مع مراعاة القدرة الشرائية للفرد.

3-3-3-1- طرق تسوية عملية الدفع في المرابحة:

عاجلا: حسب عقد البيع، مع تسليمها ودفع الثمن.

آجلا: يتم نقل ملكية السلعة عند عقد البيع، والدفع يتم لاحقا دفعة واحدة، أو عن طريق جدول اهتلاك القرض بواسطة عدة أقساط تدفع للمصرف لاحقا دون الزيادة في قيمة القسط.

3-3-3-2- الأهمية الاقتصادية للمرابحة:

- رفع من القدرة الشرائية لأفراد المجتمع وخاصة عندما يتم الدفع بالتقسيط الذي يختلف عن القروض الربوية في عدة جوانب منها:
- امتلاك البضاعة من طرف المصرف الإسلامي ثم إعادة بيعها للعميل؛
- الزيادة في الثمن معلوم في عقد البيع، وغير قابل للزيادة بعد كتابة عقد البيع؛
- نقل ملكية البضاعة إلى مالكها مع أخذ رهان مقبوضة؛
- تحمل محافظ النوافذ المصرفية الإسلامية مخاطر انخفاض الأسعار وتعامل مع أسعار السوق؛
- المرابحة أداة للتوظيف المالي، قصير ومتوسط الأجل مما يتيح للمصرف سرعة دوران الأموال.

3-3-4- الإجارة: أداة مشروعة في التعاملات المصرفية الإسلامية التي أقرها المصرف المركزي الجزائري للنوافذ المصرفية الإسلامية، وهي تعني توظيف أموال المصرف في شراء وسائل إنتاج غالية الثمن ومطلوبة في التوظيف والتشغيل، ثم تقوم النوافذ المصرفية الإسلامية بإعارتها للعملاء، في مجالات اقتصادية مختلفة مثل مجال الزراعة والمجال التصنيع أو حتى لأغراض فردية وخاصة، ويتم دفع أجرتها حسب عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين،

3-3-4-1- موضوع الإجارة:

- وسائل إنتاج مادية متحركة (سيارة – آلة)؛
- وسائل مادية ثابتة (شقق – محلات عمل – محلات تجارية)؛

3-3-4-2- أهمية الإجارة في الاقتصاد:

- توفير الخدمة للأفراد والمجتمع؛
- توفير السيولة المالية للمستأجر بحصوله على تمويل كامل للأصل الرأسمالي المستأجر؛
- تمكين الخزينة العمومية من تحصيل الضرائب من عملية الإجارة؛
- الاستغلال الكامل لوسائل الإنتاج عن طريق تجنيدها وتوظيفها؛

3-3-5- بيع السلم: بيع السلم عبارة عن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها،

وكلمة السلم أو السلف لهما معنى واحد وهو تقديم رأس المال أي دفع الثمن للسلعة فورا أو عاجلا وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين(صفوان، 2008، صفحة 171)،و بيع السلم هو عكس البيع بثمن مؤجل وقد عرفه الفقهاء ببيع آجل بعاجل.

3-3-5-1- مشروعية بيع السلم: قد جاء في القرآن الكريم **لقوله تعالى:**﴿... أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾**سورة البقرة:** 282، **وأما** في السنة النبوية فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حينما قدم إلى المدينة المنورة وجد الناس يسلفون في الثمار لمدة سنة أو سنتين فقال «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (عاشور، 1979، صفحة 212).

3-3-5-2- السلم في المعاملات الحديثة: يمكن الاستفادة من بيع السلم في المعاملات المالية الحديثة عن طريق قيام المصرف الاسلامي كممول أو رب السلم، بتغطية نفقات عملية الإنتاج الزراعي أو التجاري والصناعي وتطوير وسائله وتحسين ظروفه، بدلا من لجوء المزارع أو التاجر أو الحرفي إلى المصارف الربوية التقليدية.

3-3-6- الإستصناع: الإستصناع لغويا هو عملية اقتصادية إنتاجية تتم بين شخصين الأول راغب في الحصول على منتوج مادي والثاني هو منفذ للعملية أو صانعها، وحتى وإن توسط عند مصنع أو حرفي وبهذه الطريقة ينشأ عقد إلزامي بين ثلاثة أطراف، والإستصناع يختلف تماما عن المرابحة، كونه تأخذ بعين الاعتبار أذواق المستهلكين الذين يبحثون عن جودة السلعة مع تعظيم منفعتهم الخاصة.

3-3-6-1- الأهمية الاقتصادية للاستصناع:

تظهر الأهمية الاقتصادية للاستصناع في الجوانب التالية:

- مراعاة ذوق المستهلك؛
- تشجيع الصناعة المحلية وحتى الحرف المحلية؛
- إنشاء علاقة دائمة ومستمرة بين المصرف الاسلامي والقطاع الاقتصادي؛
- مراعاة جودة السلعة المطلوبة.

3-3-7- الودائع في حساب الاستثمار: يعتبر هذا الحساب المورد الأساسي للنوافذ المصرفية الإسلامية

في تمويل نشاطها المصرفي كما هو موضح في المخطط المذكور أسفله، ويفتح لأصحاب الفوائض المالية. حساب الاستثمار للنوافذ المصرفية الإسلامية، يقابله حساب[13]الودائع المصرفية ذات أجل في المصارف التقليدية الذي تتولد عنه فوائد مصرفية بعد مدة الانتظار.

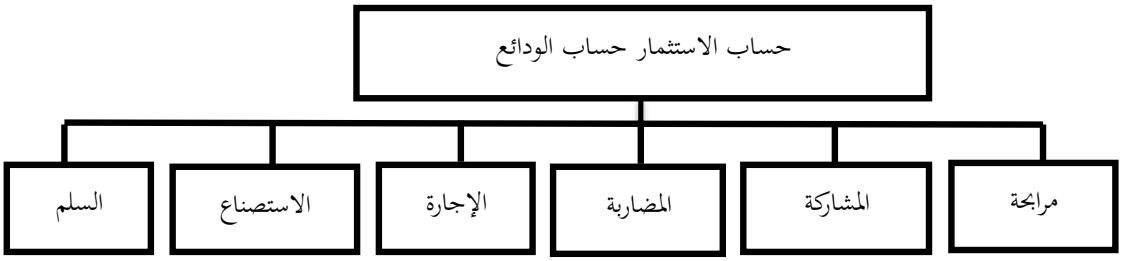

وبهذا الشكل من الودائع المصرفية تقبل النوافذ المصرفية الإسلامية الودائع النقدية لغاية الاستثمار المخصص في "مشروع محدد"، أو "غرض معين"، ويوقع البنك التجاري نيابة عن النافذة المصرفية الإسلامية التابعة له عقدا للمضاربة "المقيدة" بحيث تكون النافذة المصرفية الإسلامية هي المضارب، والمودعون للأموال في حساب الاستثمار المخصص لهم أرباب المال وتقوم النافذة بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق، وعلى ضمانة أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي تواجه المشروع، وفي حالة تحقيق ربح فإنه يوزع بين أصحاب حساب الاستثمار والنافذة المصرفية الإسلامية (صفوان، 2008، صفحة 123)

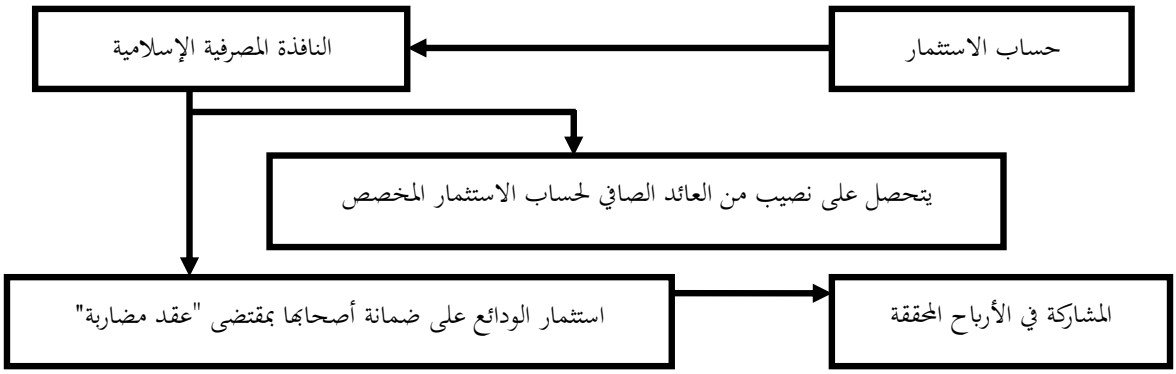

حساب الاستثمار عكس حساب الودائع المصرفية التقليدية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 5: يوضح الفرق بين حساب الاستثمار وحساب الودائع المصرفية التقليدية

	حساب الاستثمار المخصص	حساب الودائع المصرفية التقليدية
طبيعتها	تنشأ وفق عقد معين متفق عليه مسبقا	تنشأ وفق عقد مالي الهدف منه تحصيل فوائد بنكية
العقد	تنشأ بين صاحب الوديعة المخصصة والنافذة المصرفية (مضارب).	بين العميل والمصرف التقليدي بدون هدف مخصص
نسبة حصص الأرباح	يتفق عليها عند فتح الحساب المخصص	حسب نسبة معدل الفائدة المعمول بها
الأخطار	صاحب الوديعة يتحمل النتائج السلبية	صاحب الوديعة لا يتحمل النتائج السلبية
الأهداف الاقتصادية	تجاري – استثماري – إنتاجي	غير معروف

المصدر: إعداد الباحث

4. إشكالية فتح النوافذ المصرفية في البنوك الكلاسيكية الجزائرية: يمكن أن ينتج عن عملية فتح النوافذ المصرفية في الجزائر العديد من الآثار السلبية التي تشكل في جملتها إشكال أمام العمل بها نوجزها كما يلي (هني، 2017):

– إشكالية تسيير هذه النوافذ من قبل بنك الجزائر من خلال ازدواجية العمل التقليدي والإسلامي في نفس البنوك.

– هيمنة المصارف التقليدية في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية لا يشجع على إنشاء مصارف إسلامية.

– تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال بنوك تقليدية يؤثر على عامل الثقة ويشوه العمل المصرفي الإسلامي نظرا لعدم اتضاح الموقف الشرعي لهذه الخدمات.

– فتح هذه النوافذ في بنوك تقليدية من شأنه أن يساهم في استمرارية هذه الأخيرة وهو غير مقبول شرعًا.

– إشكالية اختلاط الأموال الإسلامية في النوافذ مع أموال المصرف الأم.

– عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل فيما يخص خطط الإدارة وما يتعلق بالصيرفة الإسلامية

تحليل النتائج:

تعتبر الفرضية الأولى صحيحة إلى حد بعيد وذلك لكون أن المصارف التقليدية أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري منذ تأسيسها. أما الفرضية الثانية فهي مقبولة كون الصيرفة الإسلامية تختلف تماما عن الصيرفة التقليدية في تعاملاتها، وهي تدعو إلى سياسة اجتماعية تكافلية واقتصادية عادلة بين عنصر رأس المال وعنصر العمل، الأمر الذي يخلق فكرة مشتركة بين العنصرين هدفها:

- بلوغ تطور اقتصادي وتنموي للعيش في ظروف حسنة؛
- إرساء قواعد العدالة الاجتماعية داخل المجتمع؛
- إعطاء كل ذي حق حقه مع محاربة الفوارق الاجتماعية (أغنياء – فقراء)؛
- المشاركة في حل المشاكل الاجتماعية للمجتمع مثل توفير يد عاملة، خلق مشاريع اقتصادية منتجة للسلع والخدمات، محاربة الفقر والفساد المالي عن طريق الشفافية في المعاملات المالية.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع النوافذ المصرفية الإسلامية كخطوة نحو الصيرفة الإسلامية للبنوك الجزائرية وفي إطار الإشكالية الجوهرية المطروحة تطرقنا إلى الصيغ المصرفية الإسلامية التي اعتمدها المصرف المركزي الجزائري كصيغ جديدة في إرساء قواعد الصيرفة الإسلامية داخل المصارف التقليدية بطريقة مستقلة في ممارسة نشاطها وحتى في تسجيل عملياتها المحاسبية. فهي خطوة إيجابية نحتسبها في الإصلاحات المصرفية الجزائرية التي تباشرها لبلوغ أهداف معينة بالرغم من وجود دراسات أثبتت سلبيات أشار إليها بعض الخبراء كما ذكرناه سابقا، لكن من خلال دراستنا نرى تحقيق أهداف إيجابية ستعود على الاقتصاد الوطني نذكرها فيما يلي:

- تفعيل دور المصارف كوسيط مالي؛
- دعم مصداقية الصيرفة الوطنية في المحيط الاقتصادي؛
- المصارف الإسلامية ملزمة بأن تمارس دورها الاجتماعي والتنموي في تمويل المشاريع الاستثمارية.

توصيات لإنجاح نظام النوافذ المصرفية الإسلامية:

أولا: تكوين يد عاملة مؤهلة لممارسة نشاط البنوك الإسلامية؛

ثانيا: تفعيل دور الإعلام الوطني بشقيه السمعي والبصري في تسويق المنتوج المصرفي الإسلامي؛

ثالثا: تكثيف النوافذ المصرفية الإسلامية وتعميمها على كامل شبكة المنظومة المصرفية لجزائرية المقدرة بـ20 بنك تجاري وأكثر من 1500 وكالة مصرفية موزعة على كامل التراب الوطني بين القطاع العمومي والقطاع الخاص حسب تقرير بنك الجزائر، 2018/9المنشور؛

رابعا: خلق جسور التكوين مع الجامعات الوطنية في تكوين إطارات وفتح تخصصات في أطوار التعليم العالي (ليسانس – ماستر مهني وأكاديمي –دكتوراه في الصيرفة الإسلامية).

المراجع المعتمد عليها في ورقة البحث:

محمد محمود العجلوني. (2008)، البنوك الاسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ،الأردن دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .

Abdelkrim Naas .(2004) .le système bancaire algérien de la décolonisationàl'économie de marché.maisonneuve. Paris France .

أحمد سالم ملحم. (2005). المعاملات الربوية في ضوء القرآن والسنة. لبنان: دار الثقافة.

أحمد عيسى عاشور. (1979).الفقه الميسرفي العبادات و المعاملات .دار الاعتصام ،القاهرة .

أحمد محمود المصري. (1997). إدارة البنوك التجارية والاسلامية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة .

سعيد صيف النصر. (2000). دور البنوك التجارية واستثمار بنوك العملاء. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

عاشور يوسف حسين. (2003).إدارة المصارف الاسلامية ،الطبعة الثانية ،فلسطين. مأخوذ من كتاب البنوك الاسلامية م.م.

قسومية سفيان، وبن غرز بن علي. (جوان 2018). تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال النوافذ المصرفية. أكاديميا للدراسات الاجتماعية والانسانية.

ممحمود حسن صفوان. (2008). أساسيات العمل المصرفي الاسلامي- دراسة نظرية تحليلية- الاردن: دار وائل للنشر.

هيثم حاطب عجام، ومحمود مسعود علي. (2002). التمويل المصرفي. الاردن: دار كيندي.

محمد جعفر هني. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12.

ALExaKIS, C., & GhLaMaLLah, E. (2018). Le FMI adopte le secteur bancaire islamique CRÉSUS # 140 Du Mardi 5 au Lundi 11 Juin 2018. FMI publication. Press Release No. 18/193.immédiate release May 24, 018IMF Executive Board Adopts Decisions to Formally Recognize the Core Principles for Islamic Finance Regulation (CPIFR) for Banking

Jean-Michel Huet, saleh cuquaoui, augustin colas " la finance islamique Gisement de croissance" « l'expension management review » 2014/4 N°= 155 pages 30 à 39 ISSN 1254-3179.

compétitivité et rentabilité des banques islamiques « Mehdi mili, Maroua benkhir, Fredirec teulon. Association de recherche et publication en management « gestion 2000 » 2014/4 volume 31-pages 91 à 109 ISSN 0773-0543.

Mohamed. Betar, Philippe madies" les spécifiés des banques islamiques et la réglementation de Ball III » revue D'économie Financière 3/2013 " N° 111 /* PAGE 293 0 310 ISSN 0987-3368 ISBN 978 + 9169205566.

Règlement n°= 18-02 du 26 safer 1440 cours pondant au 4 novembre 2018 portant condition d'exercice opérations de banques et ces établissement financiers.

[1]- Taux de réescompte.

[2]- Taux d'intérêt débiteur (-), concernant les crédits bancaire.

[3]- Taux d'intérêt créditeur (+), concernant les dépôts bancaire.

[4]- Couts d'intermédiation financière.

[5]– خدمات نظام الدفع المصرفية تشمل على العمليات المصرفية التي ينفذها عملاء المصرف من لحظة لأخرى والمتمثلة في عمليات الدفع وعمليات السحب من الحساب وعمليات التحويل والتحصيل، وهي تخالف تماما العمليات المصرفية الخاصة بالإقراض والإيداع وهي عمليات مصرفية شاملة على كامل زبائن المصرف. لكن حتى هذه الخدمات خاضعة للربا، لكن أصحابها لا يعلمون بالعملية بل يظنون بأنها اقتطاعات عادية وغير ربوية.

[6]– الوديعة الجارية هي الأموال التي يدفعها عملاء البنك في حسبانهم التجارية أو المهنية لأغراض تجارية: مثلا التاجر يفتح حسابا جاريا لدفع ثمن البضاعة التي اشتراها من السوق مقابل نقود كتابية (شيك–ورقة تجارية...). الأجير يتحصل على أجرته عن طريق حسابه الجاري المفتوح لدى المصرف التجاري.

[7]– أغراض خاصة تعني معاملات تجارية متعلقة بعمليات الدفع والسحب والتحصيل التي يقوم بها التجار وأصحاب المهن الحرة، أو أغراض خاصة للأجراء والأفراد العاديين.

[8]- compte en découvert en situation débiteur.

[9]- Agios : Dans le domaine bancaire, les agios désignent l'ensemble des frais perçus par la banque pour le fonctionnement d'un compte à l'occasion d'opérations particulières. Dans le langage courant, les agios désignent souvent exclusivement les intérêts prélevés à l'occasion d'un découvert.

[10]- les dépôts à terme.

[11]– عملية إيداع الأموال تشمل الودائع البنكية التي يتخلى عنها أصحابها مجانا للمصرف بدون فوائد مصرفية مثل أجرة موظفين أو سيولة نقدية للأفراد أو تجار، وتسمى بالودائع المجانية وبإمكان المصرف أن يستعملها في عملية الإقراض مقابل حصوله على فوائد بنكية. أما الأموال التي يشتريها من أصحابها فهي الودائع الادخارية أو الودائع ذات اجل والتي يتحصل أصحابها على فوائد مصرفية مقابل مدة الانتظار.

[12]– شركة العنان: عقد يتم بين اثنين أو أكثر يدفع بموجبه كل منهم قدرا معينا من المال ليتجروا به ويكون لهم الربح وعليهم الخسارة ولا يشترط فيها المساواة في المال ولا في التصرف ولا في الربح.

[13]- le compte de dépôts bancaire.